الأدلة المتوفرة في قضية الدجيل

بعد أن قامت الهيئة القضائية المتشكلة في المحكمة بدراسة قضية الدجيل وتدقيق عناصر الإثبات فيها، وجدت أن القضية قد استكملت جميع جوانبها القانونية والقضائية، وكما وجدت ان هذه القضية لاتتخللها النواقص ولا الشكليات التي توجب عليها فتح باب المحاكمة مجدداً لإكمالها، وعليه قررت بناء على قناعتها ختام جلسات المحاكمة وتأجيل القضية إلى يوم ١١/٥ لإصدار قرار الحكم العادل.

زهير كاظم عبود

وكانت محكمة الجنايات الأولى التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا قد نظرت أول القضايا المتهم بها صدام حسين وهي قضية الدجيل، وبالأضافة الى المتهم صدام كان هناك سبعة متهمين أخرين تراوحت أتهاماتهم ضمت اسماءهم جميعا أضبارة القضية التي أكتمل التحقيق فيها من قبل محكمة التحقيق في نفس المحكمة، وهم كل من طه ياسين رمضان وبرزان ابراهيم حسن وعواد حمد البندر وعبد الله كاظم رويد ومزهر عبد الله كاظم رويد وعلي دايح علي ومحمد عزاوي علي، وتم تدقيق الأدلة المتوفرة في دور التحقيق ووجدت هذه المحكمة أن الأدلة المتوفرة فيها كافية للأحالة، وقد وجدت محكمة التحقيق أن القضية بما توفر بها من أدلة تكفي للأحالة فأنها تقع ضمن أفعال الجرائم ضد الأنسانية والمسؤولية الجنائية الشخصية وأنتهاكات القوانين العراقية، حيث تمت الأحالة وفقاً للمادة ١٢ بدلالة المادة ١٥ من قانون المحكمة، وأستناداً لنص الفقرة ب من المادة ١٣٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تمت أحالة القضية إلى المحكمة الجنائية العراقية العليا.

وعند ورود اضبارة القضية تم تعيين موعد للمحاكمة بعد إشعار الادعاء العام وتبليغ المتهمين الموقوفين ووكلائهم والمشتكين والشهود في القضية، وأستمعت المحكمة الى شهادات المشتكين وبعض الشهود، كما أستمعت الى مداخلات وتعليقات المتهمين وهي مهمة ومنتجة في القضية، وتحكم المحكمة في القضية الخاصة بالدجيل بناء على اقتناعها الذي يتكون لديها من الادلة المقدمة في دور التحقيق او دور المحاكمة، وهذه الادلة هي شهادة الشهود ومحاضر التحقيق والكشوفات الرسمية والقرائن والادلة الاخرى المقررة قانونا بالأضافة الى السندات الرسمية (الكتب الرسمية والقرارات والمراسيم والأوامر الخطية) الموجودة بحوزة الأدعاء العام التي قدمها للمحكمة أو المربوطة في أضبارة التحقيق بالأضافة الى الأقرار، وبعد عدد من الجلسات التي أستمعت المحكمة خلالها لعدد من الشهادات العيانية المهمة والمؤثرة في القضية وجد مايلي من وجهة نظر متابع:

١- أن بعض المشتكين والشهود أفادوا باعتقالهم مع ذويهم وعوائلهم دون وجود قضية تحقيقية أو اتهام قانوني أوصدور أمر من قاض حيث لم يلتق أي منهم بأي قاض طيلة فترة التحقيق والحجز غير القانوني، ولم تكن هناك أية أدلة على أرتكابهم أفعالاً مخالفة للقانون، وتم أجراء التحقيق معهم ومع ذويهم في اخطر الأجهزة الأمنية، وتم حجزهم في سجن المخابرات ثم نقلوا الى سجن (ابو غريب) ومنه الى صحراء السلمان في منطقة صحراوية نائية تدعى (ليه) تابعة لمديرية أمن السماوة، وثبت أن الأمر الصادر بالأعتقال لم يكن قانونيا وغير صادر من جهة قضائية مختصة، كما ثبت أن الأعتقال العشوائي لعوائل عراقية ومعهم أطفال رضع وأحداث يشكل أنتهاكا صارخا للقوانين العراقية، ينطبق الفعل مع نص الفقرات (أ، د، هـ، ح، ي) من المادة ١٢ من قانون المحكمة.

٢- تم عرض شريط مصور يفيد بأعتقال عشوائي لمواطنين أربعة كانوا يعملون في بساتين منطقة الدجيل، تم القبض عليهم عشوائيا من قبل جهاز الأمن الخاص وعناصر الحماية الشخصية، ومن ثم صدور أمر من المتهم صدام بتفريقهم عن بعض وأجراء التحقيق معهم، وبنتيجة لأمر صدام فقد لقي الأشخاص الأربعة حتفهم أثناء التحقيقات الجارية في جهاز المخابرات العراقي الذي يرأسه حينها المتهم برزان، ولم تسلم جثثهم لحد اليوم إلى ذويهم، وكان المتهم برزان ابراهيم قد أفاد أن هؤلاء موجودون في أيران دفعاً للأتهام وتضليلا للعدالة، وحيث أن الدلائل القطعية أثبتت وفاتهم وعدم عودتهم لذويهم منذ العام ٨٢ ولحد يوم المحاكمة فتكون مسؤولية حياتهم وأعتقالهم بصورة مخالفة للقوانين مترتبة بحق المتهمين صدام وبرزان مما ينطبق عليهما نص الفقرة (أ من المادة ١٢) من القانون.

٣- أشار المتهم برزان تعليقاً على وجود جثث بعض الشهداء من الأبرياء الذين تم قتلهم بطرق عشوائية من قبل جهاز الحماية والمخابرات وبأوامر مباشرة من المتهم برزان بناء على تعليمات المتهم صدام بأنهم (كلاب)، ويقصد المتهم برزان بشكل غير مباشر بأن كل من يتم قتله من قبل السلطة وجهاز المخابرات لايعتبر أنساناً وفق وجهة نظره ويتوجب قتله، وهو بهذا التوصيف يقر أقراراً ضمنيا بالمسؤولية الجنائية الشخصية عن جريمة قتل الضحايا الذين ثبت أنهم أبرياء، مما يعزز دليل الإثبات في تطبيق النصوص أعلاه.

٤- تعرض العديد من الأطفال والشيوخ الى حالات الموت في موقف المخابرات وفي سجن (ابو غريب) بسبب الأعتداء عليهم وتعذيبهم أو منع الرعاية الصحية وسوء التغذية، ولحقهم العذاب في صحراء السماوة حيث تم إخضاعهم لظروف يتعمد إهلاكهم كلياً أو جزئياً، وحيث أن أوامر الحجز التعسفي كانت بأوامر صادرة من المتهم صدام الى المتهم برزان حيث كان أمر أعتقالهم وحجزهم يعود اليه مباشرة فتكون المسؤولية الجنائية بحق المتهمين صدام وبرزان متحققة فعلاً.

٥- أشار المتهم صدام الى ان سبب نفي وحجز العوائل العراقية في صحراء السلمان كان لغرض تجميع تلك العوائل ووحدتها ولصالح تلك العوائل كما يزعم، وفي هذا الأمر أقرار صريح وواضح في مساهمته بإجراءات النفي والحجز غير القانوني والمخالف لنصوص الدستور والقوانين العراقية، بالأضافة الى الأنتهاك الصارخ لحياة الناس طيلة تلك السنوات العجاف وتعريضهم للعذاب والموت والتعمد بحرمانهم من حقهم في الحياة وموت العديد منهم تحت تلك الظروف القاسية، بالأضافة الى وجود كتب رسمية وأوامر تقضي بهذا الحجز والنفي لهذه العوائل دون ثبوت او وجود تهمة معينة، وثبت للمحكمة أن جميع تلك الأوامر بالتحقيق والملاحقة والقتل كانت بأمر شخصي ومباشر من المتهم صدام تم تنفيذها حرفياً بعد ان استغل صفته الرسمية في الدولة في قتل وتعذيب وانتهاك حياة الناس دون التقيد بالنصوص الدستورية والقانونية مما يؤكد انطباق النصوص القانونية المذكورة في القانون، بالإضافة إلى أقرار صريح من المتهم صدام بتحمله المسؤولية القانونية واعترافه بها.

٦- ومن أخطر الأدلة ما بحوزة المدعي العام من وثيقة رسمية أبرزها خلال جلسة المحاكمة الأخيرة وهي عبارة عن كتاب صادر عن دائرة شؤون قانون السلامة الوطنية التابع لديوان الرئاسة في زمن المتهم صدام، وهذه الدائرة بمثابة دائرة أحالة القضايا الجنائية على محكمة الثورة التي يعمل بها المتهم عواد البندر بصفة رئيس، وهذه الدائرة وأن ضمت بعض القضاة الا انها لاترتبط بأي شكل من الأشكال بالقضاء العراقي، وإنما هي جهة تنفيذية ترتبط برئيس الجمهورية في حينه، وبالإضافة إلى وجود تعليق بخط يد المتهم صدام على كتاب الإحالة وتوقيعه يقضي بأعدام المتهمين قبل محاكمتهم حيث يكون دور المتهم عواد البندر القيام بتمثيل دور رئيس محكمة ليصدر احكاماً بالأعدام بحق الأبرياء من المواطنين العراقيين دون محاكمة حقيقية أو حتى إصدار قرارات الحكم بالأعدام بعد تنفيذ هذه الأحكام فعلا أي إن عدداً من المواطنين تم إعدامهم قبل إحالتهم ومحاكمتهم.

وما يؤكد ذلك قيام سلطات المخابرات بدرج أسماء عراقيين لم يكونوا من بين المقبوض عليهم ومع ذلك تم إصدار الحكم عليهم حضوريا بالإعدام شنقاً حتى الموت، وتنفيذ حكم الإعدام ببدائل عنهم (اعتبرهم صدام ماتوا عن طريق الخطأ وأعفى من لم يتم تنفيذ حكم الإعدام بحقه عن طريق الخطأ) بإقراره الخطي واعترافه امام المحكمة، وهذا الأمر يؤكد قيام المتهم عواد البندر بإصدار قرار الحكم من محكمة الثورة دون مشاهدة الضحايا ودون إجراء محاكمة عادلة ولو بحدها الأدنى، حيث قام بإصدار قرارات حكم بإعدام أشخاص متوفين أثناء التحقيق ولم تستطع السلطة إحضارهم، بالإضافة إلى قيامه بإصدار قرارات حكم بإعدام أحداث لم يتجاوزوا سن الرشد، وكذلك قيامه بإصدار قرار حكم بإعدام أناس أبرياء يتشابهون بالاسم مع المطلوبين تم تنفيذ الحكم بحقهم فعلاً.

٧- أنكر المتهم برزان معرفته بتوقيف المتهمين وتذرع بأنه لم يكن يعرف مثل هذه الأمور بالوقت الذي كان يتبوأ منصب رئيس جهاز المخابرات الخطير في العراق وقد ثبت عدم صحة أقواله كلياً، بينما ركز بعض المشتكين و الشهود على قيام المتهم برزان بالتحقيق معهم ومع ذويهم شخصياً والقيام بتعذيبهم، كما عززت شهادة وضاح الشيخ المسؤول حينها عن التحقيقات الأمنية في جهاز المخابرات مع الضحايا كل الأدلة التي تؤكد ثبوت قيام برزان أبراهيم بأصدار أوامر التوقيف والتحقيق والأمر بقتل بعض الضحايا في مقر جهاز المخابرات أو في منطقة الدجيل وعدم تسليم جثث بعض منهم الى ذويهم وتعذيب الاخرين.

٨- ثبت في التحقيق وشهادة المشتكين والشهود ومن اعترافات بعض المتهمين قيام المتهم طه ياسين رمضان بتجريف البساتين والدور العائدة لبعض من أهالي الدجيل عقابا لهم وتنفيذا لرغبة المتهم صدام في الأنتقام منهم، وكون هذا الأجراء بعيداً عن أجراءات الأستملاك القانونية والمصلحة العامة، وأجراء مجحفاً وظالماً ومخالفاً للقانون بحق الممتلكات الشخصية التي يحميها الدستور والقوانين المرعية، بالإضافة الى أنه كان من الأجراءات العقابية الصارمة التي نهجتها السلطة في حينه متمثلة في أوامر المتهم صدام المخالفة للدستور المؤقت والتي لاتتم مناقشتها أو معارضتها أو أمكانية الطعن بها أمام أية جهة، كما أن هذه البساتين والمزارع بالإضافة إلى كونها مملوكة لأصحابها، فأنها تشكل جزءاً من الثروة الوطنية، وقد تصرف المتهم رمضان بما يحقق تدمير ممتلكات المشتكين وفقاً لمزاجه ودون وجود ضوابط أو قرارات تحدد حصرا الدونمات المزروعة بالأشجار ومن البساتين الشهيرة في المنطقة، علماً أن الفقرة ثالثا من المادة ١٥ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا نصت على انه لاتعد الصفة الرسمية التي يحملها المتهم سبباً معفيا من العقاب أو مخففا للعقوبة، سواء كان المتهم رئيسا للدولة أو رئيسا أو عضوا في مجلس قيادة الثورة المنحل أو رئيسا أو عضوا في مجلس الوزراء أو عضوا في قيادة حزب البعث البائد، ولايجوز الأحتجاج بالحصانة للتخلص من المسؤولية في تلك الجرائم.

ولم تكن شهادات الدفاع التي قدمها المتهمون صدام وبرزان وطه الجزراوي منتجة أو تحقق الفائدة في دفع الاتهام عنهم، لكونها جاءت بعيدة عن القضية ولا تعدو إلا مدائح وإسباغ صفات كاذبة على المتهمين لاأثر لها في أضعاف الأدلة أو تغيير الحكم القضائي والإدانة.

أن هذه الأدلة وما تجمع للمحكمة من قرائن وأدلة وإقرار من المتهمين في الجلسات التي عقدتها المحكمة، وما تستخلصه من خلال شهادات بقية الشهود وأعترافات المتهمين الصريحة والمباشرة وغير المباشرة، وما سيثبت للمحكمة من أدلة أخرى تم تجميعها من قبل سلطة التحقيق في أضبارة القضية والتي تمت بها مواجهة المتهمين من خلال تدقيقاتها القضائية، ويمكن للمحكمة الاخذ بالأقرارات التي طرحها المتهمون برزان إبراهيم وصدام حسين وطه رمضان اثناء مداخلاتهم في جلسات المحاكمة والاخذ بهذا الاقرار او تجزئته، وربط كل ماتوفر من ادلة بالمحاضر وعناصر الاثبات التي تخضع لتقدير المحكمة وما طرحه الادعاء العام من ملاحظات مهمة ودقيقة لتصدر المحكمة حكمها النهائي في هذه القضية، إذ لاتستند المحكمة في الحكم لأي دليل لم يتم طرحه للمناقشة أو لم تتم الإشارة إليه في جلسات المحاكمة.

علماً أن قرار الحكم في قضية الدجيل لايؤثر على قرارات الحكم في بقية القضايا التي تتم بموجبها محاكمة الدكتاتور العراقي المقبوض عليه صدام حسين، كما أن المحكمة ستجنح لتطبيق الظروف القضائية المشددة للعقوبة بالنظر لارتكاب الجرائم باستغلال الجناة في ارتكابهم الجرائم صفاتهم الرسمية وإساءتهم استعمال تلك السلطات واستغلال نفوذهم المستمد من الوظيفة، بالإضافة إلى استعمالهم طرقاً وحشية في التمثيل بالمجني عليهم وتعذيبهم.

وفي النتيجة ستحكم المحكمة بناء على اقتناعها الذي تكون لديها من الأدلة المتوفرة المقدمة في دوري التحقيق والمحاكمة.

اعتمدت تحليل عباراته اللغوية

ثلاث دراسات حول صدام تلقي الضوء على مخاوفه وتسلطه وقسوته

واشنطن / متابعة المدى

قارن وولتر واينتروب، استاذ علم الصحة العقلية في جامعة ماريلاند الاميركية بين تصريحات لصدام وتصريحات رؤساء اميركيين، وخلص بعد ان حلل هذه التصريحات باستخدام منهجي تحليل المضمون والتحليل النفسي إلى ان صدام "كان يرى نفسه العراق وكان يرى العراق نفسه". اختار واينتروب عشوائياً ردود صدام على اسئلة صحفيين خلال مقابلات صحفية بعد غزو الكويت ١٩٩٠، وقبل غزو العراق ٢٠٠٣، واختار، عشوائياً ايضاً، ردود رؤساء اميركيين على اسئلة صحفية مماثلة، ومن بين هؤلاء الرؤساء تيودور ايزنهاور، وجون كنيدي، وليندون جونسون، وريتشارد نيكسون، وبيل كلينتون. واوضحت المقارنة ان صدام استعمل كلمة "انا" اقل من الرؤساء الاميركيين، واستعمل كلمة "نحن" اكثر منهم. وقالت الدراسة ان هذا يدل على الآتي:

اولا، تعظيم صدام لنفسه، ثانياً عدم الفصل بين نفسه وحكومته، ثالثاً عدم الفصل بين نفسه والعراق.

في الجانب الآخر فضل الرؤساء الاميركيون استعمال عبارات مثل "حكومتي" و"إدارتي" و"الولايات المتحدة" وبالتالي وضعوا "خطاً فاصلاً" بين شخصياتهم وبين مناصبهم.

سؤال وجواب

❖واوضحت المقارنة كذلك ان صدام استعمل عبارات حادة ومباشرة اكثر من الرؤساء الاميركيين، مثلاً عندما رد على سؤال دان راثر، مذيع اخبار تلفزيون "سي بي اس" في مقابلة بعد غزو الكويت، "لماذا غزوت دولة صغيرة، ومجاورة، لم تهدد العراق؟" ورد صدام "هل تعرف ان حكام تلك الدولة، التي تقول انها صغيرة أشرار؟ انت مواطن اميركي، ولهذا يجب ان تحترم وطنيتك، وتقول الحقيقة". وقال البحث ان رد صدام يدل على الآتي: اولاً، رد على السؤال بسؤال، مما يوضح انه لم يكن مستعداً للسؤال، او لم يتوقعه، ووجد نفسه في موقف المدافع، وقرر ان يكون الهجوم على الصحفي الاميركي افضل انواع الدفاع. ثانياً، شكك في وطنية الصحفي الاميركي. ثالثاً، لم يجب على السؤال اجابة مباشرة عن غزو دولة مجاورة لم تهدد العراق.

فظ وخشن

واوضح تحليل مضمون تصريحات صدام انه "اراد السيطرة على ما يقول، حتى لا يفلت منه زمام الحديث، وتحاشى الا يقع في فخ نصبه له السؤال، وتعمد ان يوضح انه يسيطر على الموقف، واثبت انه يتصرف بدون ان يفكر كثيراً قبل ان يتخذ قراراً، واثر مزاجه الحاد على كلامه". وقال التحليل ان استعمال صدام لكلمة "نحن" اكثر من استعمال الرؤساء الاميركيين لها يشبه استعمال قادة معينين لها، لأن هؤلاء يعتقدون انهم "اكثر من مسؤولين حكوميين"، وانهم يمثلون شعوبهم او يمثلون دولهم. ولاحظت الدراسة المبالغة في الاوصاف التي استعملها صدام مثل "عدوكم ظالم وعنيد وغادر". كما لاحظت ميل صدام إلى الكلام المباشر مثل "قررت الغاء هذا القانون"، بدلاً عن كلام الرؤساء الاميركيين غير المباشر مثل "ادارتي ستبحث عن بديل لهذا القانون"، مشيرة إلى ان هذا يدل على ان صدام شرس ومشاكس و"فتوة". ولهذا كان رد فعل تصريحاته سلبياً وسط الاميركيين لأنهم - كما قال كاتب الدراسة - "حسب تجربتي الخاصة وحسب ابحاثي العلمية النفسية، وجدت ان الشعب الاميركي لا يرتاح للشخص الذي يبدو متأكداً مما يقول، ناهيك عن الشخص الذي يقول انه متأكد مما يقول". واضاف ان "الناس في المجتمعات الديمقراطية لا يقدرون على تحمل الحديث المباشر والفظ والخشن. واي مرشح يستعمل كلمات مباشرة وصارمة ضد مرشح منافس لا يستطيع الفوز في الانتخابات". وضرب مثلاً بالصحفي الاميركي اليميني، باتريك بيوكانان، الذي ترشح للرئاسة عن الحزب الجمهوري ١٩٩٦ وسقط. وقال ان واحدا من اسباب سقوطه هو "عباراته المباشرة"، مثل استعماله لوصف "الحرب الثقافية" إشارة إلى زيادة المهاجرين من دول العالم الثالث في اميركا.

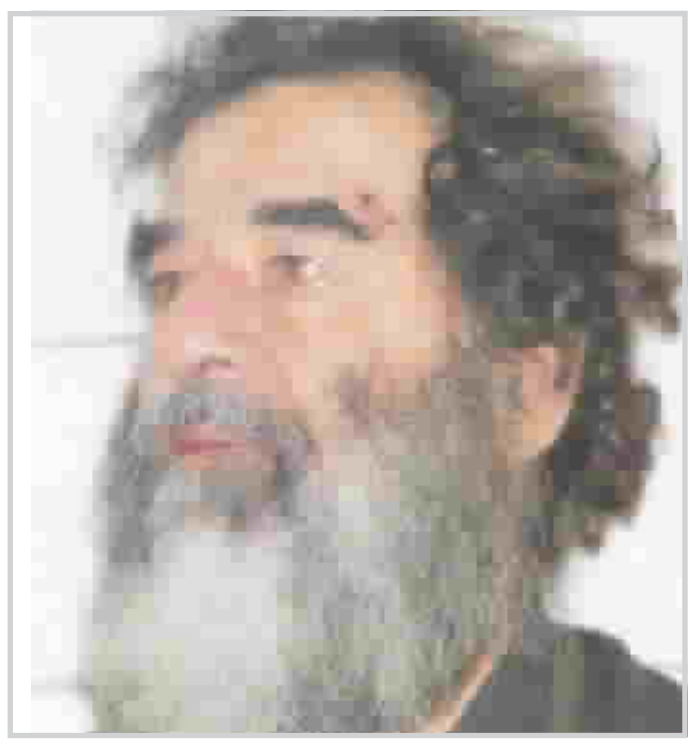

مقابلات صدام

واتفق مع نتائج هذا البحث بحث نفسي آخر اجراه ديفيد ونتر، استاذ علم النفس الاجتماعي في جامعة ولسلي في ولاية الينوي، الذي قال ان صدام "اعتبر ان الوصول إلى الحكم، والبقاء فيه، والمحافظة عليه، اهم من انجازاته بعد الوصول إلى الحكم". واعتمد البحث على تحليل عشر مقابلات صحفية اجراها صحفيون غير عراقيين مع صدام، قبل وبعد غزو الكويت. وقارن البحث بين هذه المقابلات ومقابلات صحفية مع الرئيس بيل كلنتون، اعتماداً على نوعية العبارات في المقابلات: هل هي عبارات عن الاهداف، ام عبارات عن الانجازات. ووجدت الدراسة ان تصريحات كلينتون تركز على"انجازاته"؟ وان تصريحات صدام تركز على "اهدافه". وقال البحث ان "هدف البقاء في الحكم يأتي في مقدمة اهداف صدام، ولهذا لم يكن يرى غضاضة في تحدي الذين يعارضونه، وفي تحدي الرأي العام العالمي، مثلما حصل عندما رفض اخراج قواته من الكويت". وقال البحث ان "الابحاث العلمية اثبتت ان الشخص الذي لا هدف له سوى السيطرة والسلطة والحكم يميل اكثر من غيره نحو المغامرات والمخاطرات، ويخلط بين امكانياته هو وامكانيات الظروف المحيطة به، وبالتالي، يبالغ في تقييم فرص نجاحه، وفرص الفوز على هذه الظروف".

مستشارون

وذكر ونتر ان المقارنة نفسها بين كلينتون وصدام يمكن ان تطبق على مساعدي الاثنين. ووجد البحث ان مساعدي كلينتون مالوا اكثر نحو الانجازات، وشعروا بمضايقات عندما لم تتحقق اهدافهم، ويمكن الاشارة هنا إلى فنسنت فوتسر، صديق كلينتون ومستشاره الذي انتحر ١٩٩٣، وترك مذكرة انتقد فيها هجوم الاعلام عليه، ما فسر بانه احساس بالفشل لعدم قدرته على تحقيق اهدافه خلال عمله. وفي الجانب الآخر، وصف البحث وزراء ومساعدي ومستشاري صدام بانهم "متملقون لا يقولون الحقيقة لرؤسائهم"، وقال ان هذا كان من عوامل الفشل لأن "الحقيقة تقود إلى الابتكار، والابتكار يقود إلى النجاح، وهذا يقود إلى ابتكار جديد. لكن التملق يحجب الحقيقة". ولاحظ البحث ان صدام اعتمد على تعيين نسبة كبيرة من مساعديه من عائلته (آل المجيد) او من قبيلته وان هؤلاء اعتبروا صدام ليس فقط ممثلاً للعائلة وللقبيلة، ولكن ايضاً لكل العراق، وان كل ما يؤذي صدام يؤذي العائلة والقبيلة والعراق. وقارن البحث بين كلينتون وصدام في مجالين: اولا، حول كلينتون كثيراً من "اهدافه" إلى "انجازات" خلال السنوات الاولى له في البيت الابيض، وكان كل نجاح يقود إلى آخر. لكن، لأن هدف صدام كان البقاء في الحكم، "اصبحت انجازاته ونجاحاته هي القضاء على الذين يعارضونه او يعادونه". وبينما كانت فلسفة كلينتون (وفلسفة كل نظام ديمقراطي) هي ان الوصول للحكم وسيلة لتطوير البلاد، كانت فلسفة صدام (وفلسفة كل نظام دكتاتوري) هي ان الوصول إلى الحكم خير وسيلة للمحافظة عليه. ثانياً، ضمان بقاء كلينتون في البيت الابيض لاربع سنوات (ثم اربع سنوات اخرى بعد فوزه للمرة الثانية) ساعده على الاحساس بالاستقرار النفسي. لكن العكس حصل بالنسبة لصدام، لأن بقاءه في الحكم لم يكن محدداً، ولا مضموناً، ولهذا تغلب عليه القلق، والخوف من فقدان السلطة. وبينما دفع الاستقرار النفسي كلينتون إلى الامام (حتى ظهرت فضيحة علاقته الجنسية مع مونيكا لونسكي)، جر القلق النفسي صدام إلى الوراء.

استغلال الوطنية

واوضح بحث آخر اجرته مارغريت هيرمان، استاذة علم النفس والعلوم السياسية في جامعة اوهايو ستيت، ان صدام استغل الشعارات الوطنية ليس لدفع العراقيين لخدمة وطنهم، ولكن لحماية حكمه. واعتمد البحث، في الوصول إلى هذه النتيجة، على عبارات وردت في اجابات صدام في ستين مقابلة صحفية معه، وقارنها مع عبارات مماثلة في مقابلات صحفية مع ٨٦ رئيس دولة من مختلف انحاء العالم.

وحقق صدام، في خانة الوطنية (أي تكرار عبارات وشعارات وطنية) سبعين نقطة، بالمقارنة مع اربعين نقطة لباقي حكام العالم. وقال البحث انه "كلما ارتفعت درجة الحماس الوطني، يتوتر الحاكم والوطن، ويقرب هذا التوتر بين الجانبين حتى يصبح الحاكم وكأنه الوطن ويصبح الوطن وكأنه الحاكم. ويعتبر الحاكم ان كل تهديد للوطن تهديد له". واضاف البحث ان المغالاة في الوطنية "تقود الحاكم ووطنه إلى تقسيم الآخرين إلى اعداء واصدقاء، وإلى (معنا) و(ضدنا)". وفي حالات كثيرة يلقي هذا الحاكم اللوم على الاعداء اذا تعرض وطنه، او تعرض هو، إلى خطر او اذى".